



(حضرة صاحبِ الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين والملكة رانيا العبدالله المعظمين)

الفهرس

- كلمة افتتاحية
- المجلس الوطني لشؤون الأسرة: (هوية أردنية... رؤية عالمية)
- إنجازاتنا بالارقام
- إنجازاتنا في المجالات التالية:
 - التنمية الأسرية والحماية
 - الطفولة
 - التشريعات والسياسات
 - التطوير المؤسسي
- مذكرات وإتفاقيات
- مؤشرات أسرية
- مواردنا المالية
- إمداراتنا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



فاضل محمد الحمود
الأمين العام

الكلمة الافتتاحية

يتشرف المجلس الوطني لشؤون الأسرة بأن يقدم باكورة إنجازاته لعام ٢٠١٥ مؤكداً على مواصلة مسيرته في العمل على مختلف القضايا الأسرية مسترشداً بتوجيهات صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبدالله المعظمة حفظها الله (رئيس مجلس أمناء المجلس الوطني لشؤون الأسرة) وتأكيداً المستمر بضرورة إيلاء جلي الرعاية والحماية للأسرة لتبقى الأساس المتين لمجتمع آمن ومستقر.

خلال العام المنصرم ولتحسين بيئة العمل استطاع المجلس الحصول على مقر جديد وتهيئته بما يتلاءم وطبيعة عمله ليواصل مسيرته في العطاء وتحقيق أهدافه، وعلى صعيد آخر فقد تم إعادة هيكلة الأمانة العامة للمجلس بهدف رفع الكفاءة المؤسسية للعاملين فيها وبما تتطلبه عملية التطوير المؤسسي.

ولتجسيد رؤية المجلس في التوسع والانتشار في كافة محافظات المملكة فقد تم افتتاح مركزين للإرشاد الأسري بالتعاون مع كل من جمعية البيرة الخيرية/ بيت عيرا ويرقا في محافظة البلقاء، ومع جمعية الأسر التنموية في محافظة العاصمة منطقة الهاشمي الشمالي ليبلغ عدد المراكز الإرشادية التي افتتحها المجلس لغاية عام ٢٠١٥ تسعة مراكز.

وانطلاقاً من اهتمام المجلس بمرحلة الطفولة وضرورة حمايتها من شتى المخاطر، فقد تم تنفيذ الدراسة المسحية لخدمات خطوط حماية الطفل (Hot line) والتي جاءت بهدف التعرف على انتشار خطوط حماية الأطفال وأسرههم والخدمات التي تقدمها على المستوى الوطني ووضع تصور مستقبلي لآلية عمل هذه الخطوط. كما وتابع المجلس انشاء واعادة تأهيل عدد من الحضانات في مختلف أقاليم المملكة سعياً لتوفير البيئة الآمنة للأطفال وتأمين الراحة النفسية للأم العاملة.

وخلال عام ٢٠١٥ عمل المجلس مع عدد من الجهات والهيئات والأفراد والخبراء العاملين في مجال الأسرة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي؛ ف جاء في بداية العام عقد اللقاء الإقليمي التشاوري حول بدائل العقاب البدني الواقع على الأطفال لتشجيع المؤسسات الوطنية لاتخاذ إجراءات ايجابية لدعم استخدام بدائل للعقاب البدني في إطار الأسرة والمجتمع، كما عقد برعاية كريمة من لدن حضرة صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبدالله المعظمة لقاء إقليمياً حول تعزيز أنظمة الحماية الوطنية في حالة اللجوء (المبادئ والتطبيق وتحت شعار المصلحة الفضلى للطفل والناجين والناجيات من العنف المبني على النوع الاجتماعي).

وحرصاً من المجلس على متابعة أحوال الأسرة وقضاياها المختلفة؛ فقد تم إصدار التقرير الدوري الأول لأحوال الأسرة الأردنية، بالإضافة الى متابعته لتنفيذ سلسلة الندوات الحوارية حول عدد من القضايا الأسرية ومن ذلك الندوة المتخصصة حول «دور الأسرة في محاربة الفكر المتطرف» والتي جاءت مخرجاتها بتطبيقات عملية على أرض الواقع من خلال العمل جميعاً يداً بيد لحماية أسرنا وتمكينها من ممارسة أدوارها البناءة لمواجهة كافة الضغوطات التي تواجهها.

وختاماً؛ وإذ يقدم المجلس نبذة بسيطة عن إنجازاته؛ فإنه يأمل أن تكون هذه الإنجازات تصب بمصلحة أسرنا الأردنية ومصلحة أفرادها، مؤكداً في هذا المقام على خالص شكرنا وتقديرنا لمجلس الأمناء برئاسة حضرة صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبدالله المعظمة لدعمهم الدائم للعاملين بالمجلس، كما ونتقدم بالشكر والعرفان لجميع الشركاء من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص والجهات الدولية لتعاونهم مجسدين بذلك العمل بروح الفريق الواحد من أجل طفولة سعيدة وشباب واعد وשיخوخة آمنة.

داعياً الله العلي القدير أن يوفقنا جميعاً للعمل لما فيه مصلحة أبناء وطننا العزيز في ظل مولاي حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم أعز الله ملكه.

والله ولي التوفيق





المجلس الوطني لشؤون الأسرة (هوية أردنية.....رؤية عالمية)

تأسس المجلس الوطني لشؤون الأسرة بموجب قانون رقم (٢٧) لعام ٢٠٠١، وجاء تأسيس المجلس بهدف تحسين مستوى معيشة حياة الأسرة الأردنية وحياة أفرادها سواء أكانوا أطفالاً أو شباباً أو نساء أو كبار سن.

التأسيس:

بيئة معززة تمكّن الأسرة الأردنية من تحقيق إستقرارها ورفاهها.

رؤيتنا:

المساهمة في رسم وتوجيه السياسات العامة، ودعم الجهود لتعزيز مكانة الأسرة الأردنية وتعظيم دورها والمحافظة على موروثها القيمي والحضاري.

رسالتنا:

✓	الشفافية والمساءلة.	✓	المنهج العلمي.
✓	المصداقية.	✓	الجودة.
✓	الريادة.	✓	التطوير والتحسين.
✓	الخبرة والكفاءة.	✓	الشراكة الفاعلة.
✓	الابتكار.	✓	المتابعة والتقييم.

قيمتنا:

✓	أحكام الشريعة الإسلامية	✓	قانون المجلس الوطني لشؤون الأسرة.
✓	الدستور الأردني.	✓	التوجيهات الملكية.
✓	الاتفاقيات الدولية	✓	الموروث الاجتماعي الايجابي.
✓	والعربية المصادق عليها.	✓	التشريعات الوطنية.

منطلقاتنا:

- | | | | |
|---|--------------------------------|---|--------------------|
| ✓ | صياغة السياسات. | ✓ | التنسيق والتشبيك. |
| ✓ | إدارة البحوث ومصادر المعلومات. | ✓ | المتابعة والتقييم. |
| ✓ | حشد الدعم. | ✓ | التطوير المؤسسي. |

أدوارنا:

- | | |
|---|--|
| ✓ | صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبدالله المعظمة / رئيس مجلس أمناء المجلس الوطني لشؤون الأسرة. |
| ✓ | معالي الدكتور رجائي المعشر / نائب رئيس مجلس أمناء المجلس الوطني لشؤون الأسرة. |
| ✓ | معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم. |
| ✓ | معالي وزير التخطيط والتعاون الدولي. |
| ✓ | معالي وزير التنمية الاجتماعية. |
| ✓ | معالي وزير الصحة. |
| ✓ | معالي وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية. |
| ✓ | معالي السيدة ليلي شرف. |
| ✓ | معالي الدكتور محمد حمدان. |
| ✓ | معالي السيد نبيه شقم. |
| ✓ | معالي السيدة لانا مامكغ. |
| ✓ | عطوفة مدير الأمن العام. |
| ✓ | عطوفة الدكتور تحسين القطاونة/ديوان التشريع. |
| ✓ | عطوفة الدكتور مؤمن الحديدي. |
| ✓ | عطوفة السيدة هاله زريقات. |
| ✓ | سعادة الدكتورة أدب السعود. |
| ✓ | عطوفة السيد فاضل محمد الحمود / الأمين العام . |

أعضاء مجلس أمناء المجلس الوطني لشؤون الأسرة خلال فترة إعداد التقرير

قام أعضاء مجلس أمناء المجلس الوطني لشؤون الأسرة بسلسلة من الزيارات الميدانية الى مختلف المؤسسات الشريكة بهدف المشاركة، بانشطة وبرامج المجلس، بالإضافة الى الإطلاع على تجارب وخبرات المؤسسات ذات العلاقة بالأسرة.

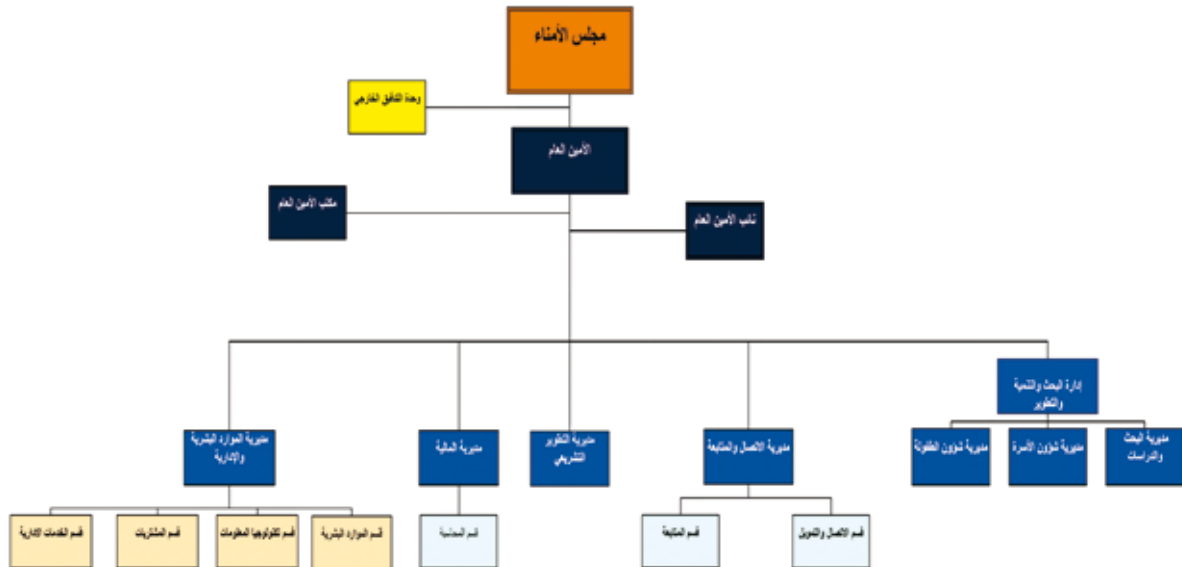


الأمانة العامة

تعتبر الجهاز التنفيذي للمجلس ويتولى الأمين العام الإشراف على جهاز الأمانة العامة، (ولتحقيق أهداف ورسالة المجلس يقوم بتنفيذ أعماله وأنشطته طاقم من الموظفين من مختلف التخصصات). خلال عام ٢٠١٥ تم إعادة الهيكلة للأمانة العامة للمجلس بهدف رفع الكفاءة المؤسسية للموظفين.



الهيكل التنظيمي للمجلس الوطني لشؤون الأسرة



إنجازاتنا بالأرقام

بلغ عدد مراكز الإرشاد الأسري التي تم افتتاحها لغاية عام ٢٠١٥ (٩) مراكز إرشادية والتي باشر المجلس بافتتاحها منذ عام ٢٠١١.

إستهداف (١٧٠٠) أسرة و (١٦٠) أخصائي اجتماعي وعامل مع الأطفال والأسر وتوعيتهم على حقائب « عالم الانترنت » و « نحو علاقات آمنة ».

مشاركة ما يقارب (٢٠٠) مشارك ومشاركة من الجهات والهيئات والأفراد والخبراء العاملين في مجال الأسرة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي في اللقاءات الإقليمية التي عقدت في مجال حماية الأسرة.

تنفيذ (١٠) جلسات توعوية وإرشادية للأسر حيث تم إستهداف (٦٠) أسرة في محافظات المملكة بالتعاون مع بعض الجمعيات، وتدريبهم على دليل الأسر المعرضة للخطر.

تدريب (١٠٠) متدرب ومتدربة من العاملين في وزارة التنمية الاجتماعية في محافظات المملكة على القضايا المتخصصة لإرشاد الأسر الحاضنة.

إستهداف (٥٠٠) من أبناء المجتمع المحلي في التوعية بمختلف القضايا الأسرية.

التعاون مع عدد من المؤسسات الوطنية لتدريب العاملين فيها على الدليل التدريبي للإرشاد الأسري بلغ عددهم (٢٠٠).

إنشاء وإعادة تأهيل (٥) حضانات بالتعاون مع عدد من المؤسسات الوطنية في كل من محافظات العاصمة والكرك والمفرقة وعجلون واربند والزرقاء.

إنجازاتنا خلال العام

أولاً: في مجال التنمية الأسرية والحماية

مشروع الإرشاد الأسري:



بهدف التوسع والانتشار في عمل المجلس في كافة محافظات المملكة فقد قام المجلس من خلال مشروع الإرشاد الأسري بتوقيع اتفاقيتي تعاون لإفتتاح مركزين للإرشاد الأسري مع كل من جمعية البيرة الخيرية/بيت عيرا ويرقا في محافظة البلقاء، ومع جمعية الأسر التنموية في محافظة العاصمة، وبموجب هاتين الاتفاقيتين قام المجلس بتقديم

الدعم الفني لعمل كل مركز من خلال التعاون في وضع خطة لعمل المركز، بالإضافة الى تقديم الدعم المادي لتأثيث وتجهيز المكاتب لتقديم خدمة الارشاد الأسري على أكمل وجه.

ولأهمية الإرشاد الزواجي في إستقرار وسعادة الأسرة؛ فقد عقدت الورشة التوعوية حول مفاتيح السعادة الزوجية وتناولت الجوانب النفسية والدينية والقانونية لجوانب الحياة الأسرية من منظور علمي ومن خلال تقديم أوراق عمل من قبل خبراء في هذه المجالات.

ولزيادة التعاون مع المؤسسات الوطنية التي تم توقيع مذكرات تفاهم معها سابقاً؛ فقد تم تنفيذ عدد من البرامج والأنشطة التوعوية والتدريبية والتي جاءت كالتالي:



✓ برنامج تدريبي استهدف (٥٠) من مشرفي ومشرفات الوعظ والإرشاد في وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية في إقليم الشمال والجنوب.

✓ برامج توعوية استهدفت (٢٥) من الاخصائيين الاجتماعيين العاملين في تكية أم علي،

بالإضافة الى استهداف (٢٠٠) من ممثلي المجتمع المحلي من خلال جمعيات التكية في عدد من محافظات المملكة (مادبا، الزرقاء، عمان، المفرق).

- ✓ برنامج توعوي بالتعاون مع الصندوق الهاشمي لتنمية البادية، وتم استهداف المجتمع المحلي في كل من الظليل، والجيزة، والمفرق .
- ✓ برنامج توعوي استهدف (٤٠) من ممثلي عدد من الجمعيات الخيرية في محافظة المفرق بالتعاون مع اتحاد الجمعيات الخيرية/المفرق.

ولتفعيل عمل مراكز الارشاد الأسري في المحافظات التي تم فيها إفتتاح مراكز إرشادية؛ فقد تم تشكيل لجان توجيهية بالتعاون مع وزارة الداخلية يرأسها المحافظ في كل محافظة وعضوية ممثلين عن المؤسسات والاشخاص ممن لهم علاقة بالأسرة وأفرادها، وجاءت الغاية من هذه اللجنة المساهمة في تحسين مستوى الخدمات المقدمة للأسري في كل محافظة في كافة المجالات الصحية، والاجتماعية، والاقتصادية، والعلمية، والتنمية.

وفي نهاية عام ٢٠١٥ تم عقد اجتماع لممثلي مراكز الإرشاد الأسري في كافة محافظات المملكة وتم الخروج بتشكيل لجنة من ممثلي المراكز ووضع آلية لعملها بحيث تعقد اجتماعات بشكل دوري، والعمل كفريق واحد من اجل مأسسة خدمة الارشاد الاسري في الأردن.

مشروع كبار السن:



جاء التقرير التحليلي للاستراتيجية الوطنية الأردنية لكبار السن للإعوام ٢٠٠٩ - ٢٠١٣ بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان لیسلسط الضوء على أبرز الإنجازات التي أنجزها الأردن في هذا المجال، ولاهمية البيانات والمعلومات والنتائج التي خرج بها التقرير؛ فقد تم إطلاق وعرض التقرير وتوصياته أمام جلالة الملكة رانيا العبدالله المعظمة رئيس مجلس أمناء المجلس الوطني لشؤون الأسرة، وبحضور أعضاء اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لكبار السن.



كما وتم تنظيم حفل آخر تم فيه تكريم عدد من كبار السن في المجتمع ممن لهم بصمات في عدد من المجالات.

توصيات التقرير

- ✓ أهمية فئة كبار السن وأهمية عوائدهم وخبرتهم في المجتمع.
- ✓ توعية المجتمع بأهمية كبار السن في بناء مجتمعاتهم وقدرتهم على العطاء.
- ✓ ضرورة توعية المجتمع بأهمية طب الشيخوخة والتوجيه للتخصص في مجال طب الشيخوخة.
- ✓ أهمية التنسيق والتشبيك في العمل على قضايا كبار السن.
- ✓ أهمية العمل على صياغة قانون خاص يحمي كبار السن ويهتم بشؤونهم.
- ✓ تطوير خدمات وبرامج وسياسات كبار السن لتكون نموذجاً يحتذى به على غرار قضايا الطفولة والحماية.

وعلى صعيد التواصل مع أعضاء اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية الأردنية لكبار السن والتي تم تشكيلها بقرار رئاسة الوزراء رقم ٢١/١٢/٢١/٢٨٣٦٤ تاريخ ١٨/١٠/٢٠١٢ تم عقد عدة اجتماعات دورية؛ وجاءت إحدى مخرجات هذه الاجتماعات إعداد مجموعة من التحفظات على تقرير قامت بإعداده مؤسسة Helpage International خلال عام ٢٠١٤ حول أوضاع كبار السن في بعض البلدان ومنها الأردن حيث أشار التقرير إلى انخفاض نسبة الخدمات التي تقدمها الأردن لفئة كبار السن بالمقارنة مع عدد من الدول في بعض المجالات الصحية والتعليمية والاجتماعية. وتم التواصل مع هذه المؤسسة والاجتماع مع ضابط ارتباط لها في الأردن ومناقشة هذه التحفظات والأخذ بكافة التحفظات.

ولأهمية التوعية بقانون الضمان الاجتماعي وبالذات بما يتعلق بتأمين الشيخوخة وأهميته لفئة كبار السن؛ فقد تم تنفيذ ورشة عمل لأعضاء اللجنة وتم استعراض مفهوم وأهميه ومرتكزات هذا القانون.

وللاستفادة من الخبرة الدولية وبهدف الإطلاع على تجارب بعض الدول المتقدمة؛ فقد تم التعاون مع إدارة الدعم الفني والتبادل المعلوماتي الممول من الإتحاد الأوروبي واستقطاب خبيرين من فرنسا حيث عقد لقاء لأعضاء اللجنة حول السياسات والخطط الدولية المتعلقة بكبار السن بالإضافة إلى استعراض الخدمات التي تقدمها هذه الدول لكبار السن ضمن المجالات الاجتماعية والصحية والاقتصادية والتعليمية والبيئية.

مشاريع حماية الأسرة:

ضمن إطار اتفاقية التعاون وخطة العمل التي وقعها المجلس مع منظمات الأمم المتحدة (منظمة اليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين/مكتب الأردن) وبإشراف الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف؛ فقد تجسد هذا التعاون خلال عام ٢٠١٥ بأبرز المشاريع والانجازات التالية:

تم إعداد المسودة المحدثة من وثيقة الإطار الوطني لحماية الأسرة من العنف بهدف تقييم مدى تحقيق الإطار السابق لأهدافه وانسجامه مع المرجعيات التشريعية على المستوى الوطني، وتحليل مدى فاعلية وكفاءة تنفيذ

النهج التشاركي ومدى وضوح أدوار المؤسسات الوطنية في التعامل مع حالات العنف الأسري، وتحديد الثغرات والفجوات ميدانياً. وتم عرض المسودة على أعضاء الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف والمؤسسات الحكومية والغير حكومية الاخرى ذات العلاقة خلال ورشتي عمل تم عقدهما وتم أخذ الملاحظات وتضمينها في المسودة.

ونفذ المجلس مشروع الدراسة المسحية لخدمات خطوط حماية الطفل (Hot line) والتي جاءت بهدف التعرف على انتشار خطوط حماية الأطفال وأسرههم والخدمات التي تقدمها على المستوى الوطني ووضع تصور مستقبلي لآلية عمل هذه الخطوط؛ ولإعداد هذه الدراسة ضمن منهج علمي فقد تم إعداد أداة للدراسة والمتمثلة باستبانة تتضمن مجموعة من الأسئلة المحددة والدقيقة، بالإضافة الى القيام بزيارات ميدانية لكافة خطوط الدعم لدى المؤسسات الوطنية المعنية بحماية الأسرة للتعرف على خدماتها.

كما وقام المجلس باعداد التقرير التقييمي للإستراتيجية الوطنية لحماية الأسرة من العنف متضمناً الانجازات التي تمت وفقاً لمحاور الإستراتيجية، والتعرف على الثغرات والفجوات، والتزام المؤسسات بها كمرجعية لعملها في مجال حماية الأسرة، ووضع مقترحات وحلول لتجاوز هذه الفجوات، وتم تضمين قائمة بالأنشطة المقترحة وفقاً لمحاور الإستراتيجية وتحديد أدوار ومسؤوليات المؤسسات المعنية.

نتائج التقرير

- ✓ التأكيد على أهمية الربط ما بين الإستراتيجية الوطنية لحماية الأسرة وإستراتيجيات وخطط الشركاء والتخطيط.
- ✓ تحديد أنظمة لمتابعة تنفيذ أهداف الخطة الإستراتيجية في مجال التعامل مع حالات العنف الأسري بشكل سنوي.
- ✓ تفاوت في توزيع برامج الوقاية والحماية من العنف الأسري على مستوى التوزيع الجغرافي وفي محافظات المملكة المختلفة فكان تركزها في العاصمة عمان وفي الوسط ومن ثم في شمال ونقصها في الجنوب.
- ✓ عدم وجود آليات لحصر الاحتياجات التدريبية لمقدمي الخدمات وقياس أثر البرامج التدريبية المنفذة على أرض الواقع.

ولأهمية معرفة جودة الخدمات التي تقدمها دور الرعاية الايوائية للمستفيدين من هذه الخدمات (الأحداث، كبار السن، الحماية من العنف الأسري، التسول، الأيتام) قام المجلس بتطوير معايير الجودة بالشراكة مع وزارة التنمية الاجتماعية لمساعدة دور الرعاية الايوائية للرقى بمستوى خدماتها المقدمة للمنتفعين فيها، وإضفاء الطابع المؤسسي على الممارسة المهنية لتقديم الخدمات من خلال تطوير معايير خاصة بالخدمات المقدمة من قبلها ليتم اعتمادها على مستوى وطني.

وشهد عام ٢٠١٥ وقوع بعض القضايا التي هزت الشارع الأردني والتي تعرض ضحاياها لعنف من قبل أفراد الأسرة، وعلى الفور قام الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف بتشكيل لجان إستقصائية لمعرفة الحقائق حول هذه القضايا ومعرفة تفاصيل كل قضية، وتم الخروج بخطة تنفيذية لتعزيز إستجابة المؤسسات لحالات العنف الأسري للأعوام ٢٠١٥ - ٢٠١٧ بهدف تعزيز منظومة حماية الأسرة على المستوى الوطني ورفع كفاءة المؤسسات الوطنية في الاستجابة لحالات العنف الأسري.

ولتحقيق أهداف المجلس في تعزيز علاقاته على المستوى الإقليمي والدولي فقد عقد في بداية العام اللقاء التشاوري حول بدائل العقاب البدني الواقع على الأطفال بهدف تشجيع المؤسسات الوطنية لاتخاذ إجراءات ايجابية لدعم إستخدام بدائل للعقاب البدني في إطار الأسرة والمجتمع، وشارك في هذا اللقاء ممثلين عن المؤسسات الوطنية الحكومية وغير الحكومية وممثلين عن مؤسسات من دول مجلس التعاون الخليجي (دولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة البحرين، ودولة قطر، والمملكة العربية السعودية) ومن المجلس التنفيذي والأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة لممثلين عن منظمات الدولية .



كما وتعاون المجلس مع مديرية الأمن العام والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/ مكتب الأردن بعقد مؤتمر إقليمي برعاية كريمة من لدن حضرة صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبدالله المعظمة حول تعزيز أنظمة الحماية الوطنية في حالة اللجوء : المبادئ والتطبيق وتحت شعار المصلحة الفضلى للطفل والناجين والناجيات من العنف المبني على النوع الاجتماعي لبحث وتحديد السبل لتعزيز الأنظمة الوطنية لحماية اللاجئين من العنف والاستغلال وسوء المعاملة وتفعيل مبادئ النهج المرتكز على الناجين من العنف. وشارك في المؤتمر اكثر من ١٠٠ مشارك



ومشاركة، وشاركت الدول الأكثر تأثراً بالأزمة ممثلة بالأردن وتركيا ولبنان، العراق، ومصر بالإضافة لمشاركين ومشاركات من بعض دول مجلس التعاون الخليجي : البحرين، والكويت، وعمان، والسعودية بالإضافة لجامعة الدول العربية والأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي وممثلي منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية.

مشروع تقرير أحوال الأسرة الأردنية :

استكمل المجلس عمله على إستخراج التقرير الدوري الأول لأحوال الأسرة الأردنية بصورته النهائية، وتم توزيعه على المؤسسات الشريكة المعنية حيث قام المجلس بعقد ورشة عمل تم فيها عرض التقرير على المؤسسات الوطنية بهدف الخروج بآليات عمل وطنية لمتابعة توصيات التقرير ووضعها في الأطر التنفيذية،بالإضافة الى الاستفادة من الخبرات الموجودة بين أعضاء الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف حيث تم تشكيل لجنة من أعضاء الفريق لمتابعة التوصيات. وبشكل موازي تم تشكيل لجنة فنية متخصصة من مختلف الجهات ذات العلاقة للتحضير لإعداد التقرير الدوري الثاني لأحوال الأسرة الأردنية والخروج بمنهجية عمل للتجاوز عن الثغرات في التقرير الأول.

مشروع الندوات الحوارية الأسرية :

استكمل المجلس عمله على توصيات الندوات الحوارية التي عقدها سابقاً حيث اثمر العمل على توصيات ندوة الطلاق بوضع مقترح تفصيلي لدراسة متخصصة حول (ظاهرة الطلاق) من عدة جوانب للخروج بجملته من التوصيات على صعيد التشريعات والسياسات والبرامج التي تساهم في التخفيف من هذه الظاهرة. وبالنسبة لتوصيات الندوة الحوارية حول (الأمن الاجتماعي - العنف المجتمعي) ؛ فقد تم تشكيل لجنة من عدد من المؤسسات وتم صياغة عدد من التوصيات القابلة للتنفيذ وإرسالها لرئاسة الوزراء بكتاب رسمي للمتابعة والتي بدورها اوكلت مهمة متابعتها للمنسق الحكومي.



وخلال عام ٢٠١٥ نفذ المجلس ندوة حوارية متخصصة حول (دور الأسرة في محاربة الفكر المتطرف) بهدف معرفة مواضع الخلل في دور الأسرة الحالي لحماية أفرادها من الوقوع في براثن الفكر المتطرف والآليات لتعزيز دورها الايجابي كآلية ضبط اجتماعية لأفرادها. وتناولت الورشة اوراق عمل

ركّز بعضها على الجانب النظري لهذه الظاهرة والجانب الآخر ركز على دور بعض المؤسسات الوطنية وآلية عملها للحد من هذه الظاهرة. ولاحقا تم تشكيل لجنة فنية مصغرة لصياغة التوصيات حيث جاء عمل اللجنة في إعداد وثيقة توجيهية لمحاربة الفكر المتطرف من منظور أسري لتكون بمثابة المحاولة الوطنية الأولى التي تعنى بوقاية وحماية الأسرة من الفكر المتطرف الذي يقود لأعمال عنيفه، وهذه الوثيقة ستحدد أسس الكشف عن حالات الفكر المتطرف (المعرّف سابقاً) والأسر تحت خطر التطرف من قبل المؤسسات المعنية (المدرسة، المسجد، مراكز حماية الأسرة، مؤسسات المجتمع المدني، مراكز الإرشاد الأسري....) والتعامل معها، وتحدد الأدوار والمسؤوليات الواجب على الجهات المختلفة تبنيها لتقديم الخدمات للأسرة بصورة متكاملة وشمولية.

ثانياً: في مجال الطفولة

تابع المجلس عمله على مشروع الموازنات الصديقة للطفل والذي بدأ تنفيذه منذ عام ٢٠٠٩ وتأتي أهمية هذا المشروع والذي يعد الأردن من الدول الرائدة على مستوى الشرق الأوسط التي بادرت بإعداد دراسات تحليلية لموازنات عدد من المؤسسات، وقام المجلس بتحليل موازنة كل من وزارة الأشغال العامة والإسكان والمجلس الأعلى للشباب والتي نفذت بالتعاون مع منظمة اليونيسيف، وعرضت نتائجها بحضور المعنيين من الوزارتين، ودائرة الموازنة العامة، ومن المخطط تضمين مخصصات الوزارة والمؤسسة المتعلقة بالطفولة ضمن قانون الموازنة العامة.

واستكمل المجلس عمله على مشروع تطوير الخدمات المقدمة للأطفال من الميلاد إلى أقل من أربع سنوات والذي ينفذه المجلس بدعم من برنامج الخليج العربي للتنمية «أجفند» حيث قام المجلس بتأهيل وتحسين بيئة مجموعة من الحضانات في الأقاليم الثلاثة وفق معايير عالمية، كما وقام بتدريب كوادر الحضانات ورفع كفايات المربيات

والتي يزيد عددهن (٩٠) مربية على دليل الأنشطة ومهارات التعامل مع الأطفال، وتم تأهيل وافتتاح حضانات الجهات التالية:

- حضانة الجامعة الأردنية/ محافظة العاصمة.
- حضانة مستشفى الأمير علي العسكري/ محافظة الكرك.
- حضانة جامعة آل البيت/ محافظة المفرق.
- حضانة جامعة البلقاء التطبيقية/ كلية عجلون/ محافظة عجلون.
- وعلى صعيد آخر عمل المجلس على إنشاء حضانتين جديدتين في كل من: مستشفى الأمير راشد/ محافظة اربد.
- الجامعة الهاشمية/ محافظة الزرقاء.



ولزيادة الوعي بالحقائق التوعوية التي أعدها المجلس حول عالم الانترنت والعلاقات الآمنة؛ فقد تم تدريب ما يزيد عن (١٧٠٠) أسرة على كلتا الحقيبتين، بالإضافة إلى تدريب (١٦٠) أخصائي اجتماعي وعامل مع الأطفال والأسر وذلك بالتعاون مع كل من وزارة التربية والتعليم، والصندوق الهاشمي لتنمية البادية، ومؤسسة نهر الأردن، وجمعية المركز الإسلامي.

كما وتم إطلاق المشروع الوقائي للأسر المعرضة للخطر بالتعاون مع مؤسسة كويست سكوب بهدف اكتساب الممارسات المناسبة واللازمة لدعم الأسر المعرضة للخطر من النواحي النفسية والانفعالية، والتعامل مع التحديات الاجتماعية بطريقة إيجابية للحيلولة دون تطورها، كما ويهدف المشروع إلى الكشف المبكر عن مؤشرات التعرض للخطر في الأسر وتقديم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي وإعادة التأهيل الأسري للأسر المعرضة للخطر من خلال إعداد دليل تدريبي للعاملين مع الأسر المعرضة للخطر وتم تدريب مجموعة من العاملين الاجتماعيين مع الأسر من جمعيات مختارة من كافة المحافظات على هذا الدليل، وتنفيذ (١٠) جلسات توعوية وإرشادية للأسر من خلال الجمعيات حيث تم الوصول إلى (٦٠) أسرة.

وتم إجراء دراسة مقارنة حول الخدمات المتوفرة في خط الدعم الأسري «١١٠» التابع لمؤسسة نهر الأردن وذلك في إطار مشروع تحسين حماية الأطفال في الأردن من خلال التخطيط المرتكز على الدلائل والممول من الإتحاد الأوروبي وبموجب اتفاقية مع مؤسسة نهر الأردن بحيث يقوم خط الدعم الأسري «١١٠» بجمع بياناته وبيانات مركز التوعية والإرشاد الأسري في معان والخدمات الطبية الملكية، وتحليلها وارسالها الى المجلس ليقوم بدوره بإجراء دراسة مقارنة مستندة الى البيانات التي تم تحليلها ومن ثم نشر الدراسات المتضمنة الإحصائيات والمؤشرات والنتائج على الموقع الإلكتروني للمجلس وتحديثها بناء على المعلومات الواردة، ولتزويد المجلس بالبيانات المحللة بشكل دوري.

وبحسب التوصيات والنتائج التي خلصت إليها ورشة عمل تم عقدها سابقاً للاحتفال بمرور ٢٥ عام على اتفاقية حقوق الطفل تم إعداد خطة تنفيذية للأولويات الوطنية لضمان حقوق الأطفال كافة في الأردن في مجالات الحماية الاجتماعية والتنمية والصحة والتعليم والحماية من العنف بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، ووزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة الصحة، وإدارة حماية الأسرة وذلك بتمويل من منظمة اليونيسف.

وإيماناً بأهمية الجامعات في بناء الأفراد وتنمية المجتمع والتي تعد ركناً أساسياً من أركان بناء المجتمع؛ فقد عقد المجلس وبالتعاون مع الجامعة الأردنية لقاءً تشاورياً لمناقشة أوجه التعاون مع الجامعات الأردنية مطلع عام ٢٠١٥، وخلص اللقاء إلى تشكيل لجنة بموجب كتاب رسمي من رئاسة الوزراء لإعداد خطة التعاون هدفها الأساسي التنسيق بين المؤسسات الأكاديمية والمؤسسات الوطنية لسد الفجوة بين النظرية والتطبيق في العلوم المتعلقة بقضايا الأسرة، وتم إعداد الخطة وتعميمها على الجامعات المعنية.



وضمن مشروع «دعم وتفعيل إنشاء الحضانات المؤسسية في القطاع الخاص» لتحفيز المرأة على المشاركة في سوق العمل فقد قام المجلس بتوقيع عدد من اتفاقيات ومذكرات التفاهم مع عدد من الجهات تمثلت:

➤ توقيع اتفاقية تعاون مع مؤسسة نهر الأردن لتنفيذ التدريبات المتخصصة في مجال رعاية الأطفال في الحضانات المؤسسية.

➤ توقيع مذكرة تفاهم مع ديوان الخدمة المدنية لرفد المشروع من المتعطلات عن العمل ومن حملة الدبلوم في تخصصات الطفولة وذات العلاقة للعمل في الحضانات التي سينشئها المشروع في القطاع الخاص.

➤ توقيع مذكرات تفاهم لإنشاء وتأسيس (٦) حضانات مؤسسية مع (٩) مؤسسات من القطاع الخاص في: (محافظة عمان: جامعة البترا، جامعة الإسراء، مستشفى الإسراء، متحف الأطفال، ومحافظة عجلون: شركة المعيار لصناعة الألبسة، ومحافظة الزرقاء: شركة حرفة الإبرة، شركة الأزياء العملية، شركة أيام ماليان تكستيلز، شركة الملابس الناعمة).

ثالثاً: في مجال التشريعات

قام المجلس خلال عام ٢٠١٥ بتقييم ومراجعة إستراتيجية القضاء وقياس مدى انسجامها مع معايير الأحداث الدولية (قضاء الأحداث) ومقارنتها بالاحتياجات الحالية والمستقبلية لقضاء الأحداث، وتم تشكيل لجنة فنية من الجهات المعنية عملت على إعداد المسودة الأولية من الخطة الإستراتيجية والتي أشتملت على تحليل للوضع الراهن وبيانات ومعلومات عن أعداد الأحداث وتحديد الاحتياجات الحالية، وتم صياغة البرامج التنفيذية المناسبة تحقيقاً للأهداف المرجوة في الإستراتيجية.

وضمن مشروع رصد ومناقشة التشريعات ذات العلاقة بالأسرة الأردنية فقد تضمن المشروع تحليل عدد من المحاور: (محور الحقوق المدنية والسياسية/الحماية الجزائية، محور الأحوال الشخصية، محور الحقوق الاقتصادية، محور التعليم، محور الصحة، محور التشريعات البيئية)، وقد أثمر المشروع عن انعقاد ورش عمل ومناقشة عدد من التعليمات كالتالي:

- ورشة عمل متخصصة لمناقشة تحليل التشريعات.
- ورشة عمل لدراسة جدوى وجود قانون حقوق الطفل.
- ورشة عمل حول مسودة قانون الحماية من العنف الأسري.
- مشروع اعداد مسودة أنظمة وتعليمات قانون الاحداث.
- تعليمات أسس تطبيق العقوبات غير السالبة للحرية.
- تعليمات البرامج التأهيلية لوالدي الحدث المحتاج إلى الحماية أو الرعاية.
- تعليمات التحاق الحدث بالتعليم أو التدريب.
- تعليمات تقرير مراقب السلوك.
- تعليمات نقل الحدث.
- استكمال المتابعة مع وزارة التنمية الاجتماعية حول مشاريع الأنظمة والتعليمات التالية:
 - نظام الرعاية اللاحقة.
 - نظام تسوية النزاعات.
 - تعليمات منح الحدث إجازة.
 - مشروع منح الام الموافقة لاجراء العمليات لاطفالها القاصرين.



وبهدف متابعة الجهود الرامية لتحقيق أهداف الموثيق والاتفاقيات الدولية المتعلقة بشؤون الأسرة وأفرادها؛ فقد تم تشكيل لجنة توجيهية من المؤسسات المعنية لإعداد مقترح مشروع لاتفاقية حول الأسرة والأحوال الشخصية لتقديمها لجامعة الدول

العربية بهدف تنسيق الإجراءات المتخذة في قضايا الأحوال الشخصية بين الدول العربية وتنظيمها وضمان أفضل الممارسات في التعامل مع قضايا الأحوال الشخصية التي يكون الأطراف فيها دول عربية كما ويعمل على الحفاظ على الخصوصية العربية في معالجة قضايا الأحوال الشخصية.

كما وقام المجلس باعداد نظام الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف حيث تم إعداد المسودة مع الأسباب الموجبة وتم مناقشته في اجتماع مجلس الأمراء برئاسة معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم عضو مجلس أمراء المجلس الوطني وتم إرسال المسودة إلى رئاسة الوزراء للسير بإجراءاته القانونية، وتم الاجتماع في ديوان التشريع والرأي لمناقشته وبالتناوب تم ارسال الردود على الملاحظات التي وردت بالاجتماع المذكور لديوان التشريع والرأي وبانتظار إقراره من رئاسة الوزراء.

رابعاً: في مجال التطوير المؤسسي

من ابرز الإنجازات في هذا المجال الحصول على مقر جديد للمجلس والذي كان سابقاً لهيئة المرئي والمسموع، ويضم المبنى اربع طوابق حيث تم اعادة صيانهه وتأثيثه بمكاتب وقاعات للاجتماعات وقاعات تدريبيه ومكتبة وحضانة، ويقع المبنى في مكان متوسط من محافظة العاصمة بالقرب من العديد من الخدمات. كما وتم خلال عام ٢٠١٥ اعادة الهيكلة للامانة العامة للمجلس بهدف رفع الكفاءة المؤسسية للموظفين.

وتم اقرار إستراتيجية المجلس للأعوام ٢٠١٥ - ٢٠١٧ من مجلس الأمناء ومن ثم إعداد خطة عمل تفصيلية لعمل المجلس لثلاث سنوات للأعوام (٢٠١٥ - ٢٠١٧) تم عرض الخطة وتقرير أحوال الأسرة على مجموعة من المانحين بحضور معالي وزير التخطيط والتعاون الدولي عضو مجلس أمناء المجلس الوطني لشؤون الأسرة لاستقطاب التمويل للبرامج المدرجة على خطة العمل، وتم إدراج خطة العمل ضمن برنامج العمل الحكومي ضمن عضوية المجلس في فريق عمل الحماية الاجتماعية والمسؤولية المجتمعية الخاص بالإطار المتكامل للسياسات الاقتصادية والاجتماعية الذي ترأسه وزارة التنمية الاجتماعية.

وبدأ المجلس العمل خلال عام ٢٠١٥ على تأسيس مكتبة علمية متخصصة لشؤون الأسرة في مقر المجلس للعمل على توفير مجموعة جيدة وغنية من مصادر المعلومات بمختلف أشكالها في مجال قضايا الأسرة، ونشر المعلومات الجديدة والمهمة بين المتخصصين من موظفي المجلس والشركاء، وتم تشكيل لجنة فنية لإعداد سياسة المكتبة والتي أقرت وتم الاسترشاد بها لتصميم نظام الكتروني مكتبي يسهل الإجراءات الداخلية الخاصة بالمكتبة وخاصة الإعارة والبحث عن الكتب. هذا وتم توفير مكتب خاص للمكتبة وتأثيثه بناءً على الاحتياجات بحيث سيتم توفير الخدمات التالية من خلال المكتبة:

١. خدمات الإعارة الداخلية والخارجية.
٢. الخدمة المرجعية للمعلومات.
٣. خدمات مرجعية بحثية، تلخص في الاستجابة لطلبات محددة حول مصادر المعلومات من كتب وأبحاث لقضايا محددة.
٤. خدمة الإحاطة الجارية، تهتم بتمرير الكتب والمطبوعات والدوريات على المستفيد مباشرة.
٥. خدمات معلومات، توقع احتياجات المستفيدين وتضم هذه الخدمات لإحاطة المستفيدين بالحديث عن المعلومات التي تهم المستفيد.
٦. خدمة البث الانتقائي للمعلومات؛ تشمل تزويد المستفيدين شهريا بالمعلومات والبيانات التي تدخل ضمن اختصاصه.

مذكرات وإتفاقيات



مركز العدل للمساعدة القانونية ٢٠١٥/٢/٧



المركز الوطني للثقافة والفنون/مؤسسة نور الحسين ٢٠١٥/٢/٣



مبادرة مستون بلا حدود ٢٠١٥/٣/١٨



الصندوق الهاشمي لتنمية البادية الأردنية ٢٠١٥/٤/٢



جمعية الأسر التتموية ٢٠١٥/٤/٢٧



جمعية البيرة الخيرية/بيت عيرا ويرقا ٢٠١٥/٤/٢٧



مؤسسة الملك حسين ٢٠١٥/٨/١٨



ديوان الخدمة المدنية ٢٠١٦/٨/٣



مؤسسة كويست سكوب للتنمية الاجتماعية ٢٠١٥/١١/١٧



نقابة المحامين الأردنيين ٢٠١٥/١٠/٢٨

توجهاتنا المستقبلية

- الاستمرار في تنفيذ البرامج التوعوية والتدريبية حول مختلف قضايا الإرشاد الأسري.
- تحديث الاستراتيجية الوطنية الأردنية لكبار السن.
- التعاون مع جائزة الملك عبد الله الثاني لإدراج معايير الاعتماد وضبط الجودة للخدمات المقدمة لحالات العنف الأسري ضمن معايير الجائزة.
- إطلاق الوثائق الوطنية ذات العلاقة بحماية الأسرة من العنف والمتضمنة: وثيقة الإطار الوطني لحماية الأسرة من العنف، ودراسة خطوط حماية الأطفال وخدماتها، ووثيقة معايير الخدمات الايوائية وفق الفئات المستهدفة (الأحداث، كبار السن، الحماية من العنف الأسري، التسول، الأيتام).
- استكمال تنفيذ سلسلة الندوات الحوارية الأسرية حول مختلف القضايا الأسرية.
- البدء باعداد التقرير الدوري الثاني لأحوال الأسرة الأردنية.
- اطلاق الدراسة التحليلية لموازنات كل من وزارة الاشغال والاسكان والمجلس الأعلى للشباب.
- إنشاء حضانة أبناء العاملين في المجلس الوطني لشؤون الأسرة.
- استكمال إنشاء وتأهيل حضانات في القطاعين العام والخاص.
- إطلاق دليل تدريبي للعاملين مع الأسر المعرضة للخطر وتعميمه على الجمعيات المعنية.
- إطلاق معايير اعتماد لرياض الأطفال بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم.
- إعداد دراسة تحليل وضع الأطفال في الأردن.
- اعتماد إستراتيجية الأحداث من قبل رئاسة الوزراء.
- متابعة العمل على اتفاقية الأحوال الشخصية العربية بالتعاون مع دائرة قاضي القضاة واللجنة الوطنية المشكلة من المؤسسات ذات العلاقة.
- متابعة مسودات القوانين المقدمة من المجلس لديوان التشريع والرأي ومنها مسودة قانون الحماية من العنف الأسري من خلال مشروع لكسب الدعم والتأييد من البرلمانين لإقرار مسودة القانون.
- تنفيذ أربع مشاريع تجريبية حول عدالة الأحداث بالتعاون مع منظمة اليونيسف.

مؤشرات أسرية

١,٩٧٧,٥٣٤	عدد الأسر
٤,٨ فرد	حجم متوسط الأسرة
%٥٣	نسبة الذكور في المجتمع
%٤٧	نسبة الإناث في المجتمع
الذكور %٥٨	نسبة الأطفال
الإناث %٤٢	
الذكور %٥٤	نسبة المتزوجين في عمر ١٣ سنة فأكثر
الإناث %٥٧	
%٧,٤	نسبة الزواج المبكر للإناث في عمر (١٣ - ١٨)
نسبة متشابهة للذكور والإناث %٩٥	نسبة مشاركة الأطفال الأردنيين في عمر التعليم الأساسي (٦ - ١٥ سنة)
%٦,٧	نسبة الأمية للأردنيين من أعمارهم ١٣ فأكثر
الذكور %٧١	معدل المشاركة الاقتصادية
الإناث %٢١	
الذكور %٤,٨	نسبة عمالة الأطفال في عمر (٩ - ١٦)
الإناث %١,٥	

(مصدر الإحصائيات: التعداد العام للسكان والمساكن، ٢٠١٥، دائرة الإحصاءات العامة).

مواردنا المالية

- تتألف الموارد المالية للمجلس حسب المادة (١٤) من قانون المجلس رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠١ من:
- أ. ريع الأموال المنقولة وغير المنقولة التي يملكها المجلس.
 - ب. عوائد الصناديق والمشاريع والبرامج التي يديرها المجلس.
 - ت. منحة حكومة المملكة الأردنية الهاشمية.
 - ث. التبرعات والهبات التي يوافق عليها المجلس، على أن تؤخذ موافقة مجلس الوزراء إذا كانت من مصدر غير أردني.
 - ج. أي موارد أخرى يوافق عليها المجلس.

- ✓ حكومة المملكة الأردنية الهاشمية.
- ✓ وزارة التخطيط والتعاون الدولي.
- ✓ صندوق التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني.
- ✓ الهلال الأحمر الإماراتي.
- ✓ برنامج الخليج العربي للتنمية (الأجفند).
- ✓ مؤسسة إنقاذ الطفل.
- ✓ منظمة اليونيسيف.
- ✓ صندوق الأمم المتحدة للسكان.
- ✓ المفوضية السامية لشؤون اللاجئين/ مكتب الاردن.
- ✓ الاتحاد الأوروبي.

الاجهات
الداخلة
خلال
عام ٢٠١٥:



إمدارتنا: